



من هذه المقدمة ان علم المعاني للامرات عن الحظا في الافادة وعلم
 البيان للاهتزاز عن الحظا في نادره كقضية الافادة فاقول ما ذكر من صاحب
 التلخيص ليس سدي لانه ان اراد مقتضى الحجاب ونادره المراد بحسب الافادة
 وكيفية بها فالاصابة فيها ليست انا بالعلمين لا بالمعاني فقط كما يقتضيه
 كلامه وان المراد بالمعنى والثابت بحسب الافادة فالغريف قاهر وكذا بيان
 المرجع لعدم الغرض للمطابقة للمقتضى بحسب القضية وللإحراز عن
 الخطا في التطبيق عليه والمباين الا ان يعنى مع انه على التقديرين يدل على
 انحصار الغرض من البيان في دفع التعقيد وليس كذلك فالبلغة كون
 الكلام بحيث يفي به جوا من الزاوية حقا ويكون للدلالة فيها على وجهها
 كما ذكره سيد المحققين مع فصاحتها على مدنيته ومظهرها الى الاحراز عن
 الخطا في نادره المراد بحسب افادته التباينة والدلالة عليه وهو لا يحصل
 الا بالعلمين وما حيزه من الخطا المذكور هو المعاني والبيان باليقال
 اذا اراد عن التعقيد فقد اراد عن الخطا في القضية فكانت ذكر
 القضية وما يتعلق بالامانة في ذلك ممنوع متناظرا فانه اذا
 اولى بالواقع في مقام الحكي فقد اراد عن التعقيد وقد اضطر في نادره
 القضية وغاية ما يظهر وجهها لكلامه انه يجمل ان يكون مذهبه
 ان البحث عن التلخيص والمجاز وعزمها بما يقتضيه من ثبوت الدلالة
 من حيث انها مقتضى الحجاب من علم المعاني غاية الامر انه لم يدور ولم
 يفصل تلك المسائل الى المحتاج الى البيان من ذلك قد استوفى من علم
 البيان وما ان احال الاعتناء في مقتضى التلخيص فهو واضح علم سبق كثير
 احتياج الى مقدمة ومن هذه المسائل فالاهتزاز عن الخطا في نادره وكيفية
 يحصل بعلم المعاني وبسعي الاحتياج الى البيان لدفع التعقيد الا ان
 هذا يحتاج الى ما من نضرها تم وطريقة السكاكي وشرح كلامه مع ان

فيه

فيه ما لا يخفى على المناظر الصائب فعليك بالذم ان لم يظهر
 احكام وتحقق المعاني والدلالة علم بالصواب وبما توجب احراز
 لدفع بعض ما اوردها عليه وهو ان يكون الغريف لا قل ما لا بد منه في
 البلاغة وسوان مرجه نعم انه ان الكلام اذا طبق المقتضى من وجه
 تمويله وان فاعل المقتضى من جهة اخرى فالذي لا بد منه في البلاغة
 رعاية المقتضى من وجه لكونها يمكن رعاية مقتضى المقام من جهة كقضية
 الافادة بدون رعاية المقتضى من جهة الافادة اذا المراد كقضية افادة
 اخصوصا لما فيها المعقولة المناسبة للمقام فحسب رعاية المعاني
 او لا يمكن رعاية كقضية افادتها فالواجب في البلاغة رعاية الافادة
 وكيفية فنتقن ان يكون الغريف الضروري ما ذكره ومعه قال
 الا ان في ذلك دفع مخالفة السكاكي ما لا يخفى على المناظر **البحث**
العاشر ذكر صاحب المعاني وعجزه انه قد يذكر المبدأ مع جواز
 لرؤية قصد النجيب بخصوص بقاوم الابد وعلا شكاك شهور وهو
 ان النجيب من نفس الحكم فاذا علم الحكم بقضية والحكم افاد النجيب فاذا
 الافادة النجيب لغو كحصوله بدون واجاب سيد المحققين والعلامة
 الشفانزاي فيهما العدم بان المراد ان الذكر الافادة قصد النجيب منه
 والعرضة انما تفتقد الحكم لانه قصد النجيب قال السوفان كون المسند
 في نفسه بل يصح ان يقصد به النجيب يدل على قصد اذ بما مراد محجود
 اشارة المسند اليه والذكر مع كون مستفاد عنه في الظاهر لا بد له من
 نكته وحيث كان قصد النجيب مناسباً يحمل عليه وقال العلامة في ذلك
 لذكر المسند على ان يقصد به النجيب مناسباً يحمل عليه وقال العلامة في ذلك
 لذكر المسند على ان يقصد به النجيب ومن افادة المسند وان قامت قرينة على
 المسند انهم فان قلت يختم ان يكون الذكر نكته اخرى فلا يترك على قصد